الإغراق التجاري في الاقتصاد العراقي (الأسباب والنتائج)

Commercial dumping in the Iraqi economy (causes and consequences)

معلومات البحث:
- **تاريخ الاستلام**: 16-08-2021
- **تاريخ ارسال التعديلات** : 26- 08-2021
- **تاريخ قبول النشر**: 29 – 08 -2021

الباحث: منتظر مهدي صالح
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Muntather Mahdi Salih
College of Economics and Administration / Al – Mustansyria University , Baghdad , Iraq
mmuu534@gmail.com

أ.م.د عبير محمد جاسم
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Assist. Lect. Dr. Abeer Mohammad Jassim
College of Economics and Administration / Al – Mustansyria University , Baghdad , Iraq
Dr.abeer.mohamd@gmail.com

المستخلص

نتيجة لعملية التحول التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 نحو تطبيق آلية اقتصاد السوق تماشيا مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي, وتطبيقا لسياسة الانفتاح التي ساهمت في بروز ظاهرة الإغراق التجاري والتي تسببت بآثار جسيمة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد العراقي (الزراعي والصناعي) الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة وزيادة الميل للاستهلاك والذي أنعكس على زيادة حجم الاستيرادات العراقية بعد عام 2003, في ظل غياب التشريعات والقوانين التي تحمي المنتجات الوطنية وتنظم عمليات الاستيراد نتيجة للضعف الواضح في أجهزة الرقابة وغياب الخطة التنموية عن إيجاد الحلول للحد من آثار ظاهرة الإغراق التجاري.

الكلمات المفتاحية : الإغراق التجاري ,الاقتصاد العراقي, البطالة

Abstract:

As a result of the transformation process that the Iraqi economy witnessed after 2003 towards the application of the market economy mechanism in line with the developments witnessed by the global economy in application of the policy of openness, which contributed to the emergence of the phenomenon of commercial dumping, which caused severe effects on the main sectors of the Iraqi economy (agricultural and industrial), which led to an increase Inflation and unemployment rates and the increase in the tendency to consume, which is reflected in the increase in the volume of Iraqi imports after 2003 in the absence of legislation and laws that protect national products and regulate import operations as a result of the apparent weakness in the control bodies and the absence of the development plan for finding solutions to reduce the effects of the phenomenon of trade dumping.

Keywords: Commercial dumping, The unemployment, Iraqi economy.

المقدمة

يعد الانفتاح التجاري ومبدأ النفاذ للأسواق من أبرز السمات الغالبة على الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر على الصعيد الدولي والمحلي على حد سواء، ولضمان نجاح تطبيق سياسة الانفتاح تجاري كان لا بد من وجود مجموعة من القواعد والأساس التي تنظم حركة التبادل التجاري العالمي للسلع، مثل تقليل القيود والعوائق التي تعيق حركة الصادرات والاستيرادات بين الدول، إن هذه الإجراءات ساعدت على وجود ممارسات إغراقيه ألحقت أضرار جسيمة باقتصاديات بعض الدول والمنتجين المحليين، حيث يتم تطبيق هذه الممارسات غير الشرعية من قبل منتجين دول أخرى الذين استغلوا تطبيق إجراءات رفع القيود الجمركية حتى يتمكنوا من السيطرة على الأسواق المحلية للدول المغرقة عن طريق بيع منتجاتهم بأسعار رخيصة ومن ثم رفع السعر بعد طرد المنتجين المحليين من السوق والسيطرة عليها.

مشكلة البحث:

تكمن في أن ظاهرة الإغراق التجاري تعد من المشاكل الاقتصادية التي تضر بقطاعات الإنتاج الوطني وتراجع مستوياتها بالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه الظاهرة على أغلب المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة الأمر الذي يعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تعريف مفهوم الإغراق التجاري وأنواعه وتوضيح أهم النظريات المفسرة له وبيان انعكاسات ظاهرة الإغراق التجاري على الاقتصاد العراقي باعتبارها من الممارسات غير الشرعية التي تلحق الضرر بالصناعة المحلية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع الإغراق التجاري كونه من أهم المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والذي كان له انعكاسات على هيكل الاقتصاد الوطني.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن تطبيق سياسة الانفتاح كانت السبب المباشر في إغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة استيرادية منظمة وغياب الدور الرقابي على المنافذ الحدودية، كما ويفترض البحث أن للإغراق التجاري انعكاسات سلبية على معدلات التضخم والبطالة في العراق.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من أجل تحقيق هدف البحث ومعرفة مدى صحة الفرضية من عدمها، فقد تم الاستناد على المعلومات المتوفرة في الكتب والبحوث المنشورة في المجلات والدوريات والمراجع الأخرى وغيرها المتوفرة في شبكة الإنترنت وباللغتين العربية والإنكليزية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الإغراق التجاري

المطلب الاول : مفهوم الإغراق التجاري وأنواعه

أولا : تعريف ظاهرة الإغراق

يمكن تعريف الإغراق التجاري بأنه " انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والأسعار السائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية الى المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل" (جميل, 2014, صفحة226).

وهناك من يعرف الإغراق على طريقتين الأولى على أساس السعر عن طريق بيع المنتج بسعر أقل في السوق الأجنبية مقارنة بالسوق المحلية والطريقة الثانية على أساس التكلفة بمعنى بيع المنتج في السوق الخارجي بسعر يكون أقل من تكلفة إنتاجه, ان الادب الاقتصادي تاريخا قد استخدم الطريقة الاولى في تعريف الإغراق القائمة على أساس التمييز السعري(صقر, 2000-2001, صفحة 224), كما وصفه (Viner) بانه حالة من التمييز السعري بين الأسواق القومية (Viner,2001, p.4) .

يوجد الكثير من التعريفات الأخرى التي فسرت وبينت مفهوم الإغراق التجاري على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسير الظاهرة، وقد يكون الاختلاف في النظر إلى الزاوية التي يحلل منها الكاتب عند تفسيره لظاهرة الإغراق التجاري، فمنهم من يرى أن مصطلح الإغراق يستخدم للدلالة على عدة معاني منها أنها: سياسة بيع اَلْمُنْتَج في سوق التصدير بسعر أقل من تكلفة إنتاجه كما وهناك من يرى أن الإغراق هو: كل منافسة تهدد المنتوج المحلي أو تجبره على تخفيض أسعاره "(شبلي, 2006, صفحة 27).

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الإغراق التجاري بانه (تصدير منتج معين بسعر يقل عن القيمة الاعتيادية للمنتج في البلد المصدر) (William,1997,p.1).

ثانياً : أنواع الإغراق

توجد عدة تقسيمات لأنواع الإغراق في أدبيات الاقتصاد الدولي أهمها ما يلي: (الصوص,2012,صفحة 142).

1- الإغراق الدائم (Permanent Dumping): يحدث هكذا نوع من الإغراق بانتظام وبصورة مستمرة وممنهجة من قبل المنتج الذي يستمر ببيع سلعته في السوق الأجنبية بسعر منخفض مع تحمله خسائر مباشرة، بافتراض أن المنتج يتمتع بوضع احتكاري قوي في السوق المحلية نتيجة للدعم الحكومي الذي يتلقاه، ويكون الهدف من ممارسة هكذا نوع من الإغراق هو زيادة أرباح المنتج المحلي بشكل دائم حتى يكون قادراً على المنافسة في الأسواق الأجنبية لذلك فهو يعد من أكثر أنواع الإغراق سوء.

2- الإغراق المؤقت ((Temporary Dumping: يقصد بهذا النوع من الإغراق الذي يحدث نتيجة لتأثير دوافع طارئة وتكون مدته قصيرة ينتهي بانتهاء الغرض الذي إنشاء من أجله، يمارس هكذا نوع من الإغراق عندما تواجه منتجات دولة ما ظروف كساد فتكون هنالك سلع متراكمة تحتاج إلى سوق لتصريفها لأنها سوف تتكبد خسائر كبيرة عند تخزينها فتقوم ببيعها في السوق الأجنبية بثمن أقل من ثمن بيعها في السوق المحلية حتى تتلافى الخسائر وتتجنب مشكلة البطالة الناشئة عن الكساد، على أن يكون الطلب الأجنبي على هذه السلعة مرننا مقارنة بالطلب المحلي.

3- الإغراق الهجومي ((Offensive Dumping: يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الإغراق وذلك لأن الغرض منه هو طرد المنشآت الوطنية المنافسة في هذه الصناعة، ويحدث عندما تقوم المنشأة السلعية في الخارج ببيع منتجاتها بسعر أقل عن تكلفة الإنتاج لكي تتمكن من احتكار السوق ويعد وبعدها تقوم برفع سعر السلعة تدريجيا لتعويض الخسارة التي تكبدتها نتيجة للممارسة هذا النوع من الإغراق.

المطلب الثاني : شروط ونظريات الإغراق التجاري

أولا : شروط الإغراق

هنالك عدة شروط ينبغي توفرها لتحقيق الإغراق أهمها ما يلي : (الخضيري,2011,صفحة 281)

1- أن تتم عملية بيع السلعة بسعرين مختلفين, أي ان تباع بسعر مرتفع في الأسواق المحلية التي تنتج بها السلعة وبسعر منخفض في الأسواق الأجنبية التي تستورد هذه السلعة.

2- أن تكون عملية البيع في وقت واحد وبسعرين مختلفين, وذلك لان سعر السلعة يتغير تبعا لظروف العرض والطلب التي تختلف من وقت إلى آخر, ففي حال تم البيع بسعر مرتفع في السوق الداخلية ومن ثم انخفض السعر خلال فترة تصدير السلعة للسوق الخارجية نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب, فهذا يعني عدم وجود ممارسة اغراقيه.

3- تشابه شروط بيع السلعة في السوقين المحلية والأجنبية, وذلك لأن اختلاف شروط البيع في السوقين قد يؤدي إلى اختلاف سعر السلعة, عندها لن يكون هنالك إغراق, فمثلا ان تباع السلعة في احد السوقين نقداً وفي السوق الاخر بالتقسيط.

4- أن يكون الطلب على السلعة في السوق الخارجية مرناً, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة في السوق الأجنبية نتيجة لانخفاض السعر.

ثانياً : ألنظريات المفسرة لظاهرة الإغراق التجاري

توجد الكثير من المحاولات والنظريات النظرية والتطبيقية التي تفسر ظاهرة الإغراق التجاري في أدبيات الاقتصاد الدولي منذ دراسة (Viner) وحتى الآن و كالآتي : (صقر, 2000-2001, صفحة 226)

1- **نظرية التميز السعري :** تعد من اهم النظريات التي تفسر ظاهرة الإغراق التجاري حيث فسرت الإغراق على انه محاولة المحتكر لزيادة أرباحه عن طريق التميز بين السوق الداخلية التي تكون فيها مرونة الطلب منخفضة وعندها يرتفع سعر السلعة وبين السوق الخارجية التي تكون فيها مرونة الطلب مرتفعة وبعدها تنخفض الأسعار, وتعد هذه النظرية التقليدية هي الأكثر انتشارا لتفسير ظاهرة الإغراق.

2- **نظرية الدعم الحكومي :** فسرت هذه النظرية الإغراق عند قيام الحكومة بتقديم الدعم للمصدرين والذي يكون أحيانا بصورة مباشرة مثل الدعم النقدي أو بصورة غير مباشرة مثل تقديم الخدمات الحكومية بأسعار مدعومة أو الائتمان الموجهة للتصدير, ان تقديم مثل هكذا دعم من قبل الحكومات سوف يمكن المصدرين من البيع بأسعار منخفضة في الأسواق الأجنبية وهو ما يزيد من صادرات هذه الدولة وسيطرة منتجاتها على الأسواق الأجنبية.

3- **نظرية الدعم عدم التأكد :** تقوم هذه النظرية على تفسير الإغراق التجاري بأنه يحدث عند عدم توفر المعلومات المطلوبة عن الطلب على السلعة في الأسواق الأجنبية والمحلية, وهو ما يؤدي إلى وجود فائض في الانتاج عندها يضطر المنتج إلى تصريف سلعته في الأسواق الأجنبية بأسعار منخفضة تقل عن التكلفة الحدية للسلعة, كون ان المنتج لا يريد تخفيض سعر سلعته في السوق المحلية خاصة إذا كان هذا المنتج يتمتع بوضع احتكاري قوي في السوق المحلية.

4- **نظرية الإغراق المتتابع :** تستند هذه النظرية في تفسير ظاهرة الإغراق الى توقعات المنتجين المصدرين للسلعة قيام دولتهم او الدول الاخرى بفرض التقييد الاختياري للصادرات في المستقبل, وبناء على هذه التوقعات يقوم المصدرون بزيادة صادراتهم عن طريق استخدامهم وسائل إغراقيه لتحقيق أهدافهم الأمر الذي يؤدي إلى احتفاظهم بحصه اكبر من أسواق الدول المستوردة, وذلك لأنه في حال تم تنفيذ اتفاقيات تقييد الصادرات الاختيارية سوف يكون الامر في ظل حصصهم السابقة, لذلك نجد ان المصدرين يرفعون اسعار سلعهم بعد تنفيذ اتفاقيات التقييد في ظل حصصهم الجديدة, الامر الذي يستدعي الى طرح اهمية التقييد الطوعي للصادرات مرة اخرى, وهذا ما يزيد الممارسات الإغراقية اتجاه البلدان المستوردة.

5- **نظرية الكساد :** حسب هذه النظرية فإنه الإغراق يحدث عندما تلجأ المنشأة إلى الممارسات الإغراقية في فترات الكساد حيث تقوم ببيع سلعها بسعر اقل من التكلفة المتوسط للسلعة في السوق المحلية والأجنبية, خاصة إذا كانت مرونة العرض منخفضة بحيث لا يمكن تقليل الإنتاج بسهولة عندها يكون المنتج غير قادر على التخلص من التكاليف الثابتة, وقد تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار اقل من سعر التكلفة الحدية لتخفيض معدلات البطالة في بعض صناعاتها.

6- **نظرية الإغراق المتبادل :** تفترض هذه النظرية أن هنالك بلدين متماثلين من ناحية حجم عوامل الانتاج واذواق المستهلكين فعندما ينعدم التبادل التجاري بينهما فإن هنالك محتكر واحد في كل بلد هو الذي يتحكم في إنتاج السلع المتجانسة وفي حالة انخفاض تكاليف الإنتاج يقوم المنتج في البلد الأول بيع النصف الأول من الإنتاج في السوق المحلية, أما النصف الثاني من انتاجية السوق يقوم بتصديرها إلى البلد الثاني ونفس الشيء بالنسبة لمنتج البلد الثاني, وهكذا سوف يضطر منتج كل بلد إلى بيع النصف من إنتاج كل واحد في بلد الآخر بسعر اقل من السعر السوق المحلية والذي يدعى (بسعر الشحن).

7- **نظرية التسعير الافتراسي :** توضح هذه النظرية دوافع بعض المنشآت التي تقوم بطرح منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار منخفضة تصل في بعض الأحيان إلى اقل من التكلفة الحدية للإنتاج, والغرض من هذه العملية هو ازاحة المنافسين لها في سوق التصدير سواء كانت المنشآت المنافسة محلية أو اجنبية تصدر لنفس السوق, وبعدها سيطرتها على السوق تقوم برفع سعر السلعة لغرض تعويض الخسارة التي تكبدتها نتيجة لهذه الممارسة غير الشرعية.

المبحث الثاني: مبررات وأهداف الإغراق التجاري

أن لظاهرة الإغراق التجاري مبررات وأهداف أدت بالنتيجة إلى توفير الظروف والمناخ المناسب لممارسة الإغراق التجاري في الأسواق المحلية، وهي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وعليه نجد أن هناك الكثير من الأهداف والمبررات لحدوث هكذا ممارسات غير شرعية في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: مبررات الإغراق التجاري

أولا : مبررات الإغراق التجاري

هنالك مبررات عديدة لظهور الإغراق التجاري منها : (Department for International Development,2001,p.4)

1- **المبررات التنافسية :-** تمثل رغبة المنشآت التي تمارس الإغراق التجاري بأبعاد المنافسين المحليين من السوق المراد إغراقها, وذلك لغرض السيطرة على تلك السوق ,مما يدفع المنتج المحلي الى الابتعاد ومغادرة السوق او مغادرة السلعة المغرقة نتيجة لتحمله الخسارة جراء الممارسة غير الشرعية.

2- **المبررات التسويقية :-** تتجسد المبررات التسويقية من خلال العمل على التغلغل الى الأسواق لغرض التأثير على سلوك المستهلكين وترغيبهم بالسلع التي لم يعتادوا على استهلاكها أو بسلع لم تكن موجودة بشكل كبير مما يولد سلوك استهلاكي جديد لم يكن مألوفا من قبل, وتستهدف الشركة من وراء ذلك تطبيقها لسلوك جديد لغرض الهيمنة على سوق هذا المنتج والذي لم يسبق دخوله من قبل احد المنتجين.

3- **مبررات اقتصادية واجتماعية :-** تحدث عندما تقوم المنظمات الإنسانية والحكومات في بعض الاحيان بإغراق السوق بسلعة ضرورية فتقوم بتوفيرها بكميات كبيرة جدا نظرا لأهميتها, وعندما يكون المستهلك عاجز عن توفيرها و شرائها نظرا لارتفاع أسعارها وعدم توفرها في السوق فتتدخل الحكومة لتوفيريها بسعر مناسب حتى يستطيع عدد كبير من المستهلكين الحصول عليها.

4- **مبررات سياسية :-** تفسر محاولة بعض الدول اتباع ممارسات أيهاميه تكون في الظاهر عبارة عن قوانين السوق الحرة وفي باطنها أيديولوجية حقيقية ,والغرض من ذلك هو اغراق السوق بسلع رخيصة الثمن وخير من يمثل هذه الايدلوجية هي الشركات العابرة للقارات .

5- **مبررات استراتيجية :-** تهدف تلك المبررات إلى اهداف خطيرة جدا طويلة المدى مثل إلحاق الدمار بالزراعة والصناعة أو التجارة الوطنية, ويكون تحقيق هذا الهدف من خلال تسويق منتج معين في سوق مستهدفة بأسعار ومواصفات من شأنها تدمير المنتج الوطني.

المطلب الثاني : أهداف ظاهرة الإغراق التجاري

أولا : أهداف الإغراق التجاري

توجد عدة أهداف لبروز الممارسات الإغراقية في الأسواق المحلية وهي كالآتي:

1- **زيادة حجم الحصة السوقية والتوسع في الأسواق الخارجية :** تختلف المعايير المعتمدة في تحديد حجم الحصة السوقية حسب مفهوم الحصة، سواء كان المقصود بالحصة هو سوق بلد آخر أو مجموعة بلدان أو العالم بأسره، كما أن تحديد السوق يتطلب تحديد سلعة معينة أو مجموعة من السلع والتي تنتجها منشاة وطنية معينة أو جميع السلع التي ينتجها البلد ويقوم بتصديرها إلى الخارج، كما أن على المسوقين أن يحددوا أهدافهم التسويقية عنده تسويقهم للسلع ويكون ذلك من خلال دراسة أوضاع السوق وجمع المعلومات اللازمة عن السوق المقصودة والحالة التنافسية السائدة في السوق، وذلك لأن الهدف من الإنتاج هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ويكون ذلك من خلال زيادة الإيرادات من البيع في الأسواق الخارجية وذلك في ظل انفتاح تلك الأسواق وعدم وجود قيود جمركية فتكون المنافسة شديدة لذلك فإن جودة السلع المعروضة للبيع تكون عامل جذب المشترين لشراء تلك السلعة وبالتالي فإن اللجوء إلى هذه الطريقة يكون كفيل في زيادة الحصة السوقية، ومع استمرار ممارسة الإغراق تجاري يمكن الاستحواذ على حصة السوقية أكبر طالما أن السلعة ذات السعر المنخفض شهدت زيادة ملحوظة في المبيعات(محمد,2011,صفحة 43).

2- **السعي لاكتساب الميزة التنافسية :** من بين الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والتي تعمل المنشأة على تحقيقيها هو اكتسابها لميزة تنافسية تساعدها في زيادة قدرتها على التنافس والحصول على القوة والثبات لمواجهة المواقف المختلفة في البيئة الاقتصادية التي تحيط بها وترسو فكرة الميزة التنافسية على أنه من غير الممكن الوصول إلى أداء جيد للاقتصاد حتى وإن كانت المنشأة تمتلك أيدي عاملة كبيرة وموارد طبيعية وفيرة، هنالك بعض البلدان التي تمتلك موارد طبيعية هائلة وبعضها تمتلك موارد بشرية كبيرة مثل هذه البلدان يمكن لها أن تمتلك مزايا مقارنة، وفي حال انخراط هذه البلدان في التجارة الدولية يمكن لها أن تتخصص في إنتاج وتصدير سلع أولية ومواد خام ولكن هذه البلدان التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة ومواد خام قد تجد نفسها في النهاية واقعة في فخ تدني أسعار المواد الخام التي تصدرها للخارج، فعلي الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أنه في الحقيقة هذه الارتفاعات وهمية والحقيقة أنها في انخفاض مستمر كما أن البلدان التي تتمتع بثروات بشرية كبيرة فأنها تعاني من تدني مستويات الأجور لذلك جاءت الميزة التنافسية للتغلب على النتائج التي جاءت بها الميزة النسبية من خلال الاستفادة من مزايا الحجم الكبير التي تنتهي إلى تحقيق أجور وأسعار أعلى لكن هذا لا يتحقق إلا بوجود عمال أكفاء وتكنولوجيا حديثة. (أبو شرار,2007,صفحة 355)

3- **تشجيع التصدير إلى الخارج :** إن زيادة الصادرات من المواد الأولية قد يتسبب في انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية وهو ما قد يتسبب في وقوع البلد في فخ الاقتصادات الريعية وحدوث جملة من الاختلالات الهيكلية، إلا أن وبالرغم مما سبق ذكره فهذا لا يعود إلى الدور السلبي لزيادة الصادرات بل إلى الأداء السيئ للاقتصاد بشكل عام والاستخدام الرديء للمواد الأولية، وعليه فإن المنطق يقول إن ظاهرة زيادة الصادرات لها آثار إيجابية على اقتصاد البلد شريطة أن يكون الأداء جيد للاستثمار والاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة الإغراق التجاري.(سازان,2013,صفحة 36)

المبحث الثالث: انعكاسات ظاهرة الإغراق التجاري على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

المطلب الأول : أسباب الإغراق التجاري في العراق(حمد واخرون, 2012,صفحة 13)

1- كان للفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي التي عاشها العراق بعد عام 2003 الأثر الكبير في بروز مجموعة من المظاهر السلبية كان أبرزها هو إغراق السوق العراقية بسيل عارم من السلع الأجنبية رخيصة الثمن وسيطرتها على السوق العراقية في ظل الانهيار التام للمؤسسات التشريعية والقضائية.
2- إن عملية الانتقال نحو تطبيق آلية السوق وانفتاح السوق العراقية على الاقتصاد العالمي لم تتم بصورة مدروسة وضمن سياسة تجارية سليمة وإنما حد ذلك بصورة سريعة ومستعجلة.
3- تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ولم يتبقى أي قيود تقف أمام الكم الهائل من السلع الداخلة عبر الحدود سوى رسم اعادة اعمار العراق 5 % والذي اعفى خمسة انواع من السلع من هذا الرسم ومن بينها السلع الغذائية الامر الذي ادى الى تفاقم الممارسات الإغراقية في السوق العراقية.
4- انتشار الفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة الحدودية على السلع المستوردة ساهم في زيادة معدلات الإغراق التجاري في الأسواق المحلية.
5- زيادة درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على اسواق الدول المصدرة وما لهذا المؤشر من مخاطر كبيرة جدا على الاقتصاد العراقي.
6- انخفاض القوة الشرائية للمستهلك العراقي بحيث اصبح السعر هو المحدد لشراء السلعة كذلك ضعف الوعي الاستهلاكي الذي له دور كبير في تفضيل المنتجات الوطنية عند معرفة مدى اهميتها في الاقتصاد العراقي.

المطلب الثاني : نتائج وأثار ظاهرة الإغراق التجاري على الاقتصاد العراقي

1- أثر الإغراق التجاري على الصناعة العراقية : واجهت الصناعة العراقية منافسة شديدة محليا ودوليا من السلع الأجنبية المماثلة لها حيث أن هذه السلع المستوردة تتمتع بدعم من قبل حكومات الدول المنتجة لها الأمر الذي يقلل من تكاليف إنتاجها فأصبحت أسعارها رخيصة نسبيا عند مقارنتها بالسلع العراقية التي تفتقر للدعم الحكومي بالإضافة إلى الضرائب التي تفرض عليها وارتفاع أسعار الوقود الصناعي والمواد الأولية فظلا عن ارتفاع أجور العمالة و الإيجارات, الامر الذي ادى إغلاق الكثير من المصانع التي كان يمتلكها القطاع الصناعي بالإضافة الى تراجع الصناعات المحلية ذات الجودة العالمية فعندما كان مصنع أدوية سامراء على سبيل المثال يغطي اكثر من 20% من حاجة السوق المحلية أصبحت منتجاته اليوم شبه المفقودة من السوق العراقية بعد أن كان ينتج اكثر من (220) مادة طبية, وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الغذائية التي كانت تحتل المركز الثالث عربيا وتشغل اكثر من (51) الف عامل والتي تراجعت بسبب المنافسة الشرسة التي واجهتها من قبل السلع الاجنبية المستوردة من (إيران وتركيا وسوريا) بالإضافة إلى أن بعض معاملها توقفت بسبب العمليات العسكرية كمعمل البان الموصل, كذلك فان صناعة الاسمنت العراقي هي الاخرى تضررت نتيجة للسياسة الإغراقية المتبعة من قبل الدول المصدرة مما ادى الى انخفاض مبيعاتها ولجوء المستهلك المحلي الى المنتج الاجنبي كونه ارخص ثمناً من المنتج المحلي,(ربيع,2012,صفحة 13) وفي ظل التهميش الحكومي للقطاع الصناعي والفساد الإداري والمالي وغياب الخطط التنموية مما ادى الى تراجع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) : عدد المنشآت الكبيرة والمتوسطة واعداد العاملين في العراق للمدة (2003-2019)

السنوات	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة /الف عامل	عدد المنشآت الصناعية المتوسطة	عدد المشتغلين في المنشآت المتوسطة/ الف عامل
2009	__		51	871
2010	__		56	923
2011	__		159	2431
2012	686	209013	218	3357
2013	669	163040	226	3525
2014	609	130487	120	1916
2015	621	129224	92	1491
2016	586	117020	179	2449
2017	574	114497	182	2521
2018	627	115986	198	2624

المصدر : وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات /المجموعة الإحصائية السنوية

من بيانات الجدول رقم (1) اعلاه نلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في عام **2012** بلغ **686** منشاة وهو ما ادى الى استيعاب (**209**) الف عامل الا انه هذا العدد اخذ بالتناقص للأعوام اللاحقة ليصل الى (627) منشاة عام 2018 الامر الذي ادى الى انخفاض عدد المشتغلين في هذه المنشآت الى (115) الف عامل, اما بالنسبة للمنشئات الصناعية المتوسطة فقد بلغ عددها عام 2009 (51) منشاة وتمكنت من استيعاب (871) عامل واخذت عددها بالتزايد

لتصل الى (226) منشاة عام 2013 وبقدرة تشغيلية وصلت الى (3525) عامل ونتيجة لدمار الذي لحق بعض محافظات العراق بعد سيطرة عصابات داعش الارهابية اخذ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة بالانخفاض ليصل عددها الى (92) منشاة مما ادى الى انخفاض عدد المشتغلين الى (**1419**) عامل عام 2015 وبعد ما شهدت هذا المحافظات عمليات التحرير ارتفع عددها بالتدريج ليصل الى (198) منشاة وارتفع عدد المشتغلين الى (**2426**) عامل في عام 2018. مما تقدم نلاحظ ان اعداد المنشآت الصناعية الموجود في العراق متواضعة جدا مقارنة مع زيادة الاعداد السكانية التي وصلت الى اكثر من **40** مليون نسمة وزيادة احتياجات المستهلك العراقي الذي اصبح يعتمد كليا على السلع الاجنبية لتلبية احتياجاته الامر الذي الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وعزز من ترسيخ الاختلالات الهيكلية واستمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي .(حنتوش,2011,صفحة 12)

2- **اثر الإغراق التجاري على الزراعة العراقية :**ان إغراق السوق العراقية بالسلع الزراعية من قبل بعض دول الجوار وبالأخص (إيران وتركيا) كان له الأثر الكبير في تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية وزيادة الفجوة الغذائية في العراق بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق سياسة الباب المفتوح أدت إلى انخفاض المساحات المزروعة إلى 3.3 % لاهم محصولين في العراق وهما (الحنطة والشعير) عامي 2015-2016 ,(غزال وخليل,2019,صفحة 14) كل ذلك ادى إلى تدهور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق والتي بلغت ما نسبته 1.2% عام 2018.

الجدول رقم (2): الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003-2018)

السنوات	الناتج الزراعي (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة المساهمة %
2003	4718909.9	29,894,476	8.32
2004	5546198.2	53,499,238	6.9
2005	7286558.3	73,911,088	6.85
2006	7597524.8	96,067,160	5.8
2007	5494212.4	111,961,230	4.91
2008	4730388.9	158,443,584	3.81
2009	4898773.2	131,632,210	5.19
2010	5560828.4	163,104,739	5.13
2011	6465656.3	218,617,834	4.54
2012	6019561.4	255,727,068	4.1
2013	7459173.9	274,745,875	4.8
2014	7309016.0	267,262,787	4.91
2015	3707519.2	196,203,013.3	4.15
2016	5916172.8	198,774,369.4	3.94
2017	—	228,692,989.2	2.89
2018	—	254,366,708.7	1.92

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للمدة (2003-2018)

يبين الجدول رقم (2) مدى تراجع ناتج القطاع الزراعي خلال الأعوام 2003-2019 متمثلا بتدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت أعلى نسبة له في عام 2003 حيث بلغت 8 % من إجمالي GDP واستمرت هذه النسبة بالتذبذب حتى وصلت إلى 1.92% عام 2018, ويعزى ذلك الى السياسات الاقتصادية التي تبعتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 فأصبح المنتج المحلي غير قادرة على منافسة السلع المستوردة كنتيجة طبيعية لعدم سيطرة الحكومة المنافذ الحدودية مع دول الجوار بالإضافة الى عدم حماية المنتج المحلي من الإغراق التجاري.(هدى,2018,صفحة 70)

3- تعد مشكلة البطالة من أهم العقبات التي تواجه برامج التحرر التجاري, حيث تشكل البطالة مصدر قلق بالنسبة للسلطة الحاكمة لأنها تسبب بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي, على الرغم من أن اهم اهداف السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 هو المحافظة على معدل عالي من التشغيل والاستخدام إلا أن الواقع و الإحصائيات المعلنة عن حجم البطالة في العراق بأن معدلاتها تتزايد باستمرار, حيث جاءت الدراسات عكس ما توعدت به سياسات التحرر من أنها سوف تتمكن من القضاء على البطالة او التقليل من معدلاتها, ففي عام 2003 وصل معدل البطالة في العراق الى 28.1% نتيجة لحل الوزارات (الداخلية والدفاع والاعلام) وتوقف عمل بعض الوزارات كالتصنيع العسكري مثلا, و من خلال بيانات الجدول ادناه نلاحظ تناقص معدلات البطالة خلال المدة 2003-2013 والذي حصل نتيجة لزيادة التوظيف الحكومي الذي استطاع امتصاص عدد كبير من العاطلين عن العمل, وبعد تقييد الاستخدام الحكومي عام 2014 عادة معدلات البطالة للارتفاع لتصل الى 27 % في عام 2018.(شيماء,2018,صفحة 369)

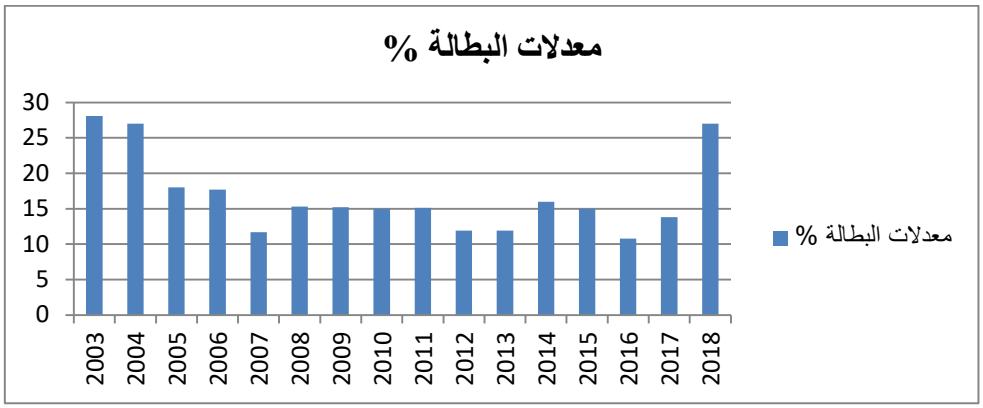

الشكل رقم (1) : معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2003-2018)
المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:
- **وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الاحصائية السنوية (2003-2018).**
- **وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2014.**

4- تؤثر سياسة الإغراق التجاري على معدلات التضخم من خلال العديد من الاتجاهات التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة وخاصة عندما تكون السياسة الإغراقية مستمرة لمدة طويلة,(حمدون,2006,صفحة 82) ان ظاهرة التضخم في العراق تسببها هو تسيطر عليها ثلاث قوى رئيسية (قطاعية ونقدية ومآلية) ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهذا الارتفاع يحصل نتيجة للاختلال التجاري في قطاعات الاقتصاد الوطني و قصور الجهاز الإنتاج الوطني عن تلبية حاجة الطلب المحلي وفي ظل سياسة التحرير التجاري سوف يتم تعويض هذا النقص الحاصل عن طريق التجارة الخارجية والتي لها دور كبير في بروز ظاهرة التضخم, أي أن سياسة التحرير تخلق تضخما مستوردا من خلال أسعار السلع التي يتم استيرادها من البلدان التي تعاني من التضخم ومن ناحية اخرى فإن التضخم يعبر عنه بأنه ظاهرة نقدية يسببها عدم ضبط ضخ السيولة الى الاقتصاد من قبل صناع السياسة النقدية (وهو ما حصل في تسعينات القرن الماضي بسلبياته وايجابياته), وكذلك فإنه من أسباب تزايد معدلات التضخم في العراق رفع الأجور والأسعار والتوظيف العام غير المدروس والذي تسبب في رفع مستويات الطلب وبالتالي رفع مستويات الأسعار.(صالح وجدعان,2019,صفحة 557)

الجدول رقم (3): معدلات التضخم في العراق خلال المدة(2003-2018)

السنوات	الرقم القياسي العام		معدلات التضخم السنوية
	100=2007	100=2012	%
2003	28.7	20.5	33.5
2004	36.4	26.0	26.8
2005	49.9	35.6	37.1
2006	76.4	54.5	53.1
2007	100.0	71.4	30.9
2008	112.7	80.4	12.7
2009	122.1	87.2	8.3
2010	125.1	89.3	2.5
2011	132.1	94.3	5.6
2012	140.1	100.0	6.1
2013	142.7	102.4	1.9
2014	145.9	101.6	2.2
2015	148.0	104.0	1.4
2016	148.1	104.1	0.1
2017	148.4	104.3	0.2
2018	149.0	104.7	0.4

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية (2003-2018) .

مما سبق ذكره يمكن القول ان لظاهرة الإغراق التجاري دور كبير في ارتفاع معدلات التضخم في العراق بعد عام 2003 عن طريق "التضخم المستورد" الذي انتقل بفعل استيراد السلع والخدمات من الدول الصناعية التي تعاني من ارتفاع معدل التضخم الامر الذي اثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي .

5- يرتبط تنامي معدلات الفقر في الدول النامية بصورة غير مباشرة مع سياسات تحرر التجارة الخارجية حيث ان تطبيق آلية السوق تتطلب أحداث تطورات رئيسية في مسيرة السياسات الاقتصادية بحيث تصبح مقيدة وأقل مرونة في حل المشاكل الاقتصادية, و عليه يصبح التوسع في الانفتاح التجاري له اثر سلبي على الافراد و العوائل ذوي الدخل المحدود والمنخفض, ومن هذه الاثار ارتفاع معدلات البطالة والرقم القياسي للأسعار وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الفقر في الدول النامية,(بلحاج وخنشور,2014,صفحة 129) ان لظاهرة الفقر أبعاد اجتماعية واقتصادية اذ ان هيمنة قطاع النفط الخام على الاقتصاد العراقي وانخفاض مستوى انتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى و تخلف البنى التحتية ادت كل هذه العوامل إلى ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى 14% خلال المدة (2003-2017) في حين تشير آخر إحصائيات وزارة التخطيط إلى أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 40% عام 2020 في ظل المحاولات المتواضعة للتعامل مع مشكلة الفقر من قبل السلطات

الحاكمة عن طريق تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية دون أن يكون هنالك تخطيط حقيقي لمعالجة الأسباب الرئيسية للفقر ووضع سياسات اقتصادية سليمة تتضمن توفير الشروط الملائمة لسياسة الانفتاح التجاري للاستفادة من الآثار الإيجابية له فظلا عن دعم برامج التربية والتعليم لكسر حلقة الفقر.(فخري وكليب,2019,صفحة 72)

6- ان تدهور الإنتاج الزراعي في العراق بسبب الآثار التي خلفها الإغراق التجاري على القطاع الزراعي وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع الأجنبية مما شكل ذلك تهديد مباشر للأمن الغذائي في العراق,(نوري ومكطوف,2019,صفحة 181) حيث وصلت الاحتياجات الغذائية المستوردة إلى 70% عام 2012 الأمر الذي ادى إلى زيادة التبعية الغذائية للعالم في العراق إلى 81% في السنوات الاخيرة, الامر الذي زادة من حجم الفجوة الغذائية والتي تعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي للسلع التي تعتبر من السلع الاستراتيجية والمهمة للسكان مثل محصولي الحنطة والرز اللذان يمثلان الغذاء الأساسي في النمط الغذائي العراقي, حيث تشير مؤشرات وزارة التجارة إلى أن الإنتاج في أحسن حالاته لم يتعدى سوى 35% من حاجة السكان من محصول الحنطة و 15 % من محصول الرز ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى أعلى مستوياتها عام 2007 حيث شكلت 47% من الحاجة الكلية للسكان اما بالنسبة لمحصول الحنطة فكانت أعلى نسبة اكتفاء ذاتي له عام 2015 بنسبة 48% من اجمالي الحاجة الكلية للسكان وهذا يعني أن الإنتاج المحلي عاجز عن سد احتياجات السكان من المحاصيل الرئيسة , مما ادى إلى الاعتماد على الاستيراد في سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي.(هدى,2018,صفحة 62)

7- **ادت سياسة الإغراق التجاري إلى دخول انواع ردي من السلع** بل ان بعضها كان غير صالح للاستهلاك البشري نتيجة لغياب الرقابة على المنافذ الحدودية وانتشار ظاهرة التهريب والرشاوي مما ادى ذلك إلى تخريب الذوق العام وتهديد أمن المواطن العراقي.

8- أدت سياسة الإغراق التجاري إلى غياب الكثير من المهن الشعبية التي كانت تعيل الكثير من العوائل العراقية مثل مهنة خياطة الملابس والتي ضعفت نتيجة لدخول الالبسة الجاهزة وهو ما أدى إلى غياب هوية المنتج العراقي واصبح المجتمع العراقي مستهلك غير منتج.(عبد الرضا,2012,صفحة 5)

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة الإغراق التجاري في العراق

1- ان سياسة الحد من الإغراق التجاري هو قرار سياسي قبل ان يكون قرارا اقتصادي وعلية يجب على الحكومة ان تكون مؤمنة بجدوى التنسيق والتناغم بين القطاعين الحكومي والخاص للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحوله من اقتصاد ريعي متخلف الى اقتصاد متنوع في هيكله وموارده.

2- العمل على تفعيل القوانين التي تحد من ظاهرة الإغراق مثل القوانين المعمول بها في السابق التي نص عليها قانون رقم (23) لسنة 1984 المعدل والذي يهدف إلى تحصين المنتج المحلي من المنافسة الغير عادلة مع المنتج الأجنبي المستورد, بالإضافة إلى تفعيل قانون حماية المنتجات العراقية التي تمت المصادقة عليه في 2010/2/11 من قبل مجلس الرئاسة و الذي يرمي إلى بناء صناعة وطنية من خلال تفادي الآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة الإغراق التجاري.(حنتوش,2011,صفحة 16)

3- رسم سياسة اقتصادية تنموية تشجيع الصناعات الوطنية (الزراعية والصناعية) وتقديم كافة انواع الدعم للمشاريع الاقتصادية والتي تحقق إيرادات مآلية لخزينة الدولة وتلبي حاجات المستهلك المحلي وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار المحلي في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

4- وضع سياسة مآلية سليمة وتفعيل القوانين والإجراءات الخاصة بسياسات التنمية الصناعية والزراعية بالإضافة إلى تطوير المصرف الزراعي والصناعي بما يتلاءم مع إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي.(علوان,2011,صفحة 12)

5- تنظيم عمليات الاستيراد ومنع دخول السلع التي لا تطابق مع مواصفات جهاز التقييس والسيطرة النوعية للتأكد من هوية الإرسالية وفحصها بالإضافة إلى الزام الموردين بالحصول على إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق.

6- تقديم الاعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج الرئيسية التي تدخل في الصناعات المحلية لكسب ميزة تنافسية للمنتج المحلي أمام المنتجات المستوردة والزام مستورديها باستيراد المواد الأولية ذات النوعية الجيدة المطابقة للمواصفات القياسية و تقديم الدعم لأسعارها استيرادها لتخفيض تكاليف انتاجها.

7- يجب على كل من وزارة المالية وزارة الداخلية ومجلس النواب العمل على تشكيل لجان رقابية متخصصة في المنافذ الحدودية لمراقبة حركة دخول السلع المستوردة إلى العراق والسلع المصدرة ايضا.

8- التثقيف الاعلامي للحد من الآثار السلبية لظاهرة الإغراق التجاري وانشاء وتفعيل جمعيات واتحادات حماية المستهلك من اجل زيادة وعي المستهلك العراقي في ظل تطبيق آلية السوق, بالإضافة الى تأثير هذه المؤسسات على القرارات الحكومية والسياسات المنظمة للسوق.(عبد الرضا,2012,صفحة 8)

الاستنتاجات

1- ان ظاهرة الإغراق وليدة للتطورات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والتي تمثلت بفتح الحدود وغياب التعريفة الجمركية , الامر الذي ادى الى تدهور قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعي (الزراعة والصناعة) والتي كانت محمية من المنافسة الاجنبية, حيث تعرضت هذه القطاعات الى منافسة شرسة على مستوى (النوع والسعر والكمية).

2- عجزت الحكومات المتعاقبة على السلطة في العراق عن رسم سياسة تجارية تتفق مع حماية المنتجات المحلية وتوفير الدعم اللازم لنموها, وبقيت تتجه نحو توسيع نطاق استيراد السلع الكمالية غير الضرورية.

3- أن عملية التحول نحو اقتصاد السوق لم يأتي في سياق عملي منهجي ومنظم لإصلاح واقع الاقتصاد العراقي

ولم تكن ضمن مجموعة من الإجراءات التدريجية لضمان التحول السليم نحو تطبيق آلية اقتصاد السوق, وإنما حدث ذلك بصورة مستعجلة وغير مدروسة دون أن يكون هناك تحضيرات من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للتحول المفاجئ, الأمر الذي تسبب بانعكاسات سلبية على القطاعات السلعية و طبيعة الأداء الاقتصادي.

4- تسببت الممارسات الإغراقية المطبقة على السوق العراقية بتفاقم مشاكل الاقتصاد العراقي خاصة مشكلة البطالة وارتفاع معدلات التضخم, كما انها زادة من ريعية وانكشاف السوق العراقية على الاسواق الاجنبية.

التوصيات

1- الاهتمام بالسياسة التجارية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية ومستلزمات الانتاج الأخرى, والتقليل من استيراد بعض السلع الاستهلاكية خاصة تلك التي تنتج محلياً.

2- تفعيل قانون التعريفة الجمركية بشكل حازم وعادل مع الاخذ بنظر الاعتبار تقديم الاعفاءات للسلع الضرورية (الغذائية والدوائية) من الرسوم الجمركية وبما يضمن عدم ارتفاع اسعارها, كون ان ارتفاع اسعار هذه السلع له تأثير سلبي مباشر على الطبقة الاجتماعية التي تعيش دون خط الفقر.

3- تنويع هيكل الصادرات العراقية وبما يؤدي إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري ، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى يتم فيها تحقيق الفائض في الميزان المذكور.

4- تنشيط قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 والذي جاء انسجاما مع المتغيرات التي شهدها الاقتصاد العراقي وانفتاح السوق العراقية على الاقتصاد العالمي.

5- تنظيم حملات دعائية ترويجية للصناعات المحلية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كما حدث في عام 2019 أثناء حركة الاحتجاجات الشعبية التي نجحت في تعريف المواطن العراقي على الصناعات الوطنية وترغيبه فيها.

6- تقييد وتحديد كمية ونوعية السلع الاجنبية المستوردة وتطبيق مواصفات الجودة عليها بما يضمن منع دخول السلع الرديئة والغير صالحة للاستخدام البشري الى الاسواق العراقية.

المصادر

أولا : المصادر العربية :

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004.

2- جميل محمد خالد, اساسيات الاقتصاد الدولي, الاكاديميون للنشر والتوزيع عمان, الاردن,2014.

3- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ,2001-2000.

4- أمل محمد شلبي, الحد من آليات الاحتكار, منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

5- شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

6- ياسر الخضري, الإغراق التجاري (دراسة فقهية مقارنة), مجلة الجمعية الفقهية السعودية, 2011.

7- طارق فاروق الحصري, الاقتصاد الدولي, الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, مصر,2010.

8- مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، مفهوم الإغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة التجارية الجات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد23،جوان، 2015.

9- محمد صالح حمد واخرون, سياسة الإغراق التجاري واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق للمدة (2003-2009), جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (18), العدد (66),2012.

10- محمد رؤوف، المؤسسات الاقتصادية العالمية الرئيسة وعلاقتها بالحرب الباردة، جوارجرا، الطبعة الأولى، السليمانية, 2011 .

11- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان, 2007.

12- سازان روؤف, دور سياسة الإغراق في تطوير التبادل التجاري مع اشارة خاصة الى العراق, رسالة ماجستير منشورة, جامعة السليمانية, كلية الادارة والاقتصاد,2013.

13- ربيع خلف صالح, حماية الصناعات التحويلية في العراق بين مكافحة الإغراق والسياسات التجارية, كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (37), 2012.

14- مهدي صالح حنتوش, الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق, جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد, العدد(28), المجلد السابع, 2011.

15- قيس ناظم غزال و رامي عادل خليل, تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق للمدة 2016-1990 , جامعة الموصل/كلية الزراعة والغابات, مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية, الجلد (10), العدد (4), 2019.

16- شيماء محمود فوزي الصراف, مكافحة الإغراق التجاري, جامعة الموصل/ كلية الحقوق, مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (18) ، العدد (63) ، 2018.

17- خالد حمادي حمدون, "اثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة", أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الموصل/كلية الادارة والاقتصاد, 2006.

18- سعد صالح وهيثم ساهي جدعان, "الانفتاح الاقتصادي و أثره على التضخم المستورد في العراق" للمدة (2003-2016), بحث منشور في مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية, المجلد(6), العدد(4), 2019.

19- نور الهدى بلحاج وجمال خنشور،"اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية" – دراسة حالة الجزائر(2000-2009) رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014.

20- سامر فخري وانمار كليب, دراسة اثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي, كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت, مجلة تنمية الرافدين, العدد(124), المجلد(38), 2019.

21- اسراء علاء الدين نوري و حسين علي مكطوف, الامن الغذائي في العراق بعد عام 2003 :الواقع والتحديات وسبل المعالجة, كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين, مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية, المجلد 18, العدد 36, 2019.

22- هدى البياتي, ظاهرة الإغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق,(رسالة ماجستير منشورة), جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد,2018.

23- نبيل جعفر عبد الرضا, الاثار السلبية لظاهرة الإغراق التجاري على الصناعة في العراق, الحوار المتمدن, 2012. دراسة منشورة على الانترنت على موقع https://www.ahewar.org .

24- حسن عباس علوان, سياسة الإغراق بين التعرفة الجمركية وطموح الإيرادات الى أين, قسم السياسة الضريبية الدائرة الاقتصادية وزارة المالية, 2011, ص12. بحث منشور على الانترنت http://mof.gov.iq /s/16.pdf

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1) Viner ,J, Dumping: A Problem in International Trade,Quoting: Waincymer, Jeff, " Implications for anti-dumping and countervailing , Deakin University, Melbourne, 21st June, 2001,p.
2) William Loehr, «Dumping and Anti-Dumping Policy With Applications in Lithuania,» (1997), p. 1. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACB763.pdf
3) «Anti-Dumping and Developing Countries, Background Briefing,» Department for International Development, 2001,p. 4.